

كلمة معالي سميح بينو

رئيس هيئة مكافحة الفساد في المملكة الاردنية الهاشمية

في المؤتمر السنوي للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

عمان 25 حزيران / يونيو 2012 فندق الاردن

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء الأفخم

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

أنه لمن يُمن الطالع أن تكون عمّان مكاناً لعقد مؤتمر كم هذا الذي أتمنى أن يُثمر عن نتائج ايجابية تساهم في تحقيق ما نصبو إليه جميعاً فنرى دُولنا وقد انتصرت على الفساد والمفسدين لتبدأ مرحلة جديدة على طريق التنمية الشاملة والإصلاح المنشود.

إن نجاح أي جهود وطنية مرهون بتفعيل الشراكة المتكاملة بين مؤسسات الدولة الواحدة رسمية وأهلية .. وقد لاحظنا أن منظمات المجتمع المدني ومؤسساته وإعلامه العاقل يلعب أدواراً ناضجة في توعية الرأي العام بمخاطر الفساد وأضراره ويُمهّد الطريق أمام بناء منظومة قيّمة تنبذ الفساد وتعيد الثقة والهيبة إلى مؤسسات الدولة كافة وبقدرة أجهزتها على مكافحة الفاسدين .

السيدات والسادة

إن مكافحة الفساد في الأردن ليست حديثة العهد لأنها بدأت منذ تأسيس الدولة بديوان المحاسبة .. ثم بباقي الهيئات الرقابية الأخرى وبمجلس النواب ،

لكنها تعاضمت مع تشكيل هيئة مكافحة الفساد التي قطعت مراحل متقدمة على هذا الصعيد .. تُوجت المرحلة الأولى منها .. بصدر التوجيهات الملكية السامية للحكومة عام 2005 بإنشاء الهيئة وما تبع ذلك من إصدار قانونها في منتصف عام 2006 وتشكيل مجلسها الأول الذي كان له الفضل في تأمين البنية التحتية من كوادر بشرية وتقنية .

ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة استقبال الشكاوى والاخبارات التي تجاوزت المئات حيث جرى تمحيصها ودراستها واستبعاد الكيدية منها أو التي لا تحمل في ثناياها شبهات فساد .

أما المرحلة الثالثة وهي التي لا تزال مستمرة فهي المرحلة التي تنطوي على أهم ملفات وقضايا الفساد .

لم تكن مهمتنا سهلة لأننا واجهنا ملفات فساد أحسن حبكة وصياغتها من قانونيين وماليين .. استثمروا خبراتهم والتقنيات الحديثة لإخفاء معالم فساد أسيادهم .. لكننا بالخبرة المتوفرة لدينا وبالأجهزة المتطورة استطعنا أن نصل إليهم وأن نطلع على ما فعلوا ..

نحن في الأردن منفتحون دون شروط مسبقة على كل المنظمات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بمكافحة الفساد محليا وعربيا ودوليا .. لتبادل الخبرة معها واستقاء المعرفة من تجاربها .. وكذلك لتتعرف على النجاحات التي حققتها ..

وإيماناً منا بأن الحرب على الفساد ليست مسؤولية دولة بعينها وإنما هي مسؤولية المجتمع الدولي برمته .. خاصة بعد أن اصبحت ظاهرة الفساد في

أيماننا هذه ظاهرةً عابرةً للحدود .. لذا يجب علينا ان نتعاون بشفافية وحزم كي لا يطمئن الفاسدون بأنّ انتقالهم وأموالهم من مكان إلى مكان .. أو من دولة إلى دولة سيحول دون ملاحقتهم أو سيوفر لهم الأمن والاستقرار .

دولة الرئيس .. أصحاب المعالي

الأخوات والأخوة

تعاملت الهيئة خلال الثمانية عشر شهراً الماضية مع حوالي 1300 شكوى وإخبار حُفظ منها أكثر من نصفها لأنه لم تكتنفها شبهات فساد .. فيما أحالت خلال نفس الفترة إلى القضاء 119 قضية نال بعض الفاسدين فيها عقابهم .. وما زال الباقي ينتظرون صدور الأحكام بحقهم .

ان زملائي في الهيئة يمارسون أعمالهم بعزيمة وإصرار دون الالتفات إلى صفات ومواقع الفاسدين مستمدين قوتهم وعزيمتهم من دعم سيدي صاحب ال

جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله وتوجيهاته السامية بأنه " لا أحد فوق القانون ولا أحد فوق المساءلة ولا حصانة لمسؤول" .

الحفل الكريم

تحرص هيئة مكافحة الفساد على توثيق عرى التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية وتشارك في جميع المؤتمرات والاجتماعات التي تخدم هذا التعاون ، ولعل استضافة عمان خلال هذا الشهر والشهر المقبل لثلاث فعاليات بارزة .. الأولى ناقشت الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية لمكافحة الفساد .. والثانية مؤتمر هذا .. والثالثة مؤتمر نقاط الاتصال لاسترداد متحصلات الفساد بالتعاون مع الانتربول .. إلا دليل

على مكانة الأردن بين الأشقاء والأصدقاء في مجال مكافحة الفساد الذي بدأ يتراجع .. ولم يعد أمامنا سوى ملفات فساد مُورست في سنوات سابقة .

إن هذه الفعاليات الثلاث ثمرة خيرة للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والانتربول الدولي .. ولا أنسى اتفاقية التوأمة التي أبرمناها مع فنلندا منذ ستة أشهر للاستفادة من تجربتها في مكافحة الفساد تدريباً .. وتوعيةً .. وتبادل خبرة .

وحرصاً منا على مواكبة المعطيات الجديدة وضرورة مواءمة قانون الهيئة مع أحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد تمّ تعديل هذا القانون لسد الثغرات التي أفرزها التطبيق واستدعتها المستجدات .. ومن أبرز هذه التعديلات فرض عقوبات جزائية على الجهات والمؤسسات التي تمتنع عن تقديم المعلومات أو البيانات أو الوثائق الخاصة بقضايا فساد ، وكذلك التدقيق الفني أو المالي أو الإداري على أي من الأشخاص أو الهيئات أو الوزارات أو المؤسسات أو النقابات أو الجمعيات أو الشركات التي تخضع لرقابتها .. و تشديد العقوبة على موظفي الهيئة في حال افشائهم لأي معلومات سرية تتعلق بالتحقيق .

إضافة الى إخضاع الموظف العمومي الاجنبي وموظفي المؤسسات الدولية العمومية لأحكام قانون هيئة مكافحة الفساد عند ارتكابهم لأي من افعال الفساد .. كما شملت التعديلات وقف العمل بأي عقد أو اتفاق أو منفعة أو امتياز تم الحصول عليها نتيجة افعال الفساد .. مع توفير الحماية للمبلغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد لحمايتهم من أي اعتداء أو انتقام أو ترهيب إضافة إلى استثناء شمول جرائم الفساد بأحكام التقادم .

أشركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سميح بينو